مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق
الأوسط وشمال أفريقيا

التقرير السنوي السادس عشر

للعام 2020م

فهرس المحتويات

كلمة سعادة رئيس المجموعة..... 6

كلمة سعادة السكرتير التنفيذي للمجموعة..... 9

القسم الأول: نظرة عامة عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 13

نظرة عن المجموعة وأهدافها 13

الهيكل العام للمجموعة 14

الدول الأعضاء والمراقبون بالمجموعة 15

القسم الثاني: التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي..... 17

أولاً: الاجتماعات العامة للمجموعة واجتماعات فرق العمل المصاحبة لها خلال العام 2020م:..... 17

ثانياً: التنسيق والتعاون مع مجموعة العمل المالي خلال العام 2020م:..... 23

القسم الثالث: بناء وتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 24

أولاً: في مجالات التقييم المتبادل: 24

ثانياً: في مجالات المساعدات الفنية والتطبيقات:..... 31

القسم الرابع: تطوير السياسات وضمان الجودة..... 38

القسم الخامس: الحسابات الختامية والقوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر2020م..... 40

© 2020 مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز القيام بنشر هذا المستند أو إعادة إصداره أو ترجمته، كلياً أو جزئياً دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص.ب: 10881، المنامة – مملكة البحرين (فاكس: 97317530627+، عنوان البريد الإلكتروني: info@menafatf.org).

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين

الأخوة والأخوات الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بدايةً يطيب أن أتقدم لكم بفائق الاحترام والتقدير، واسمحوا لي أن أرحب بكم في فاتحة التقرير السنوي السادس عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي يتزامن مع رئاسة جمهورية مصر العربية للمجموعة في العام ٢٠٢٠م، متمنيًا من الله تعالى أن تكونوا جميعاً في أفضل حال وأتمّ عافية، وأدعوا الله عز وجل أن يرفع الوباء عن عالمنا.

لقد سعت مصر خلال العام 2020م، في إكمال مسيرة ونهج الإصلاح الذي انتهجه الرؤساء السابقين للمجموعة، والعمل على الحفاظ على إنجازاتهم وتعظيم المكاسب التي حققوها، لا سيما تطوير الأدوات والقدرات لزيادة الكفاءة التشغيلية للمجموعة، والمضي قُدماً في تنفيذ خطة العمل الموضوعة لزيادة فعالية أداء المجموعة والسكرتارية بالتعاون مع مجموعة العمل المالي، والنظر في تنفيذ هذه الخطة بدايةً من مراجعة أسس اتخاذ القرارات في الاجتماع العام وفرق العمل بما يشمل وضع معايير محددة وواضحة، وإجراء تعديلات فيما يتعلق بمعايير الانضمام للمجموعة، سواء للأعضاء أو للمراقبين، ودعم وتطوير الموارد المالية للمجموعة وتحديد الاستخدامات المثلى لأية فوائض في موازنتها، إلى جانب تحسين منهجية العمل المتبعة في فرق العمل والمنتديات واللجان المُشكلة بالمجموعة بهدف زيادة فعاليتها ، والوقوف على أهم التحديات التي تواجه الدول الأعضاء بهدف دراستها ومناقشتها ووضع أنسب الحلول لمواجهتها بالاتساق مع خطة العمل الموضوعة من قِبل مجموعة العمل المالي.

وفي ظل الأوضاع الدقيقة بسبب الظروف الاستثنائية التي تمر بها دول العالم والمتمثلة في انتشار جائحة كورونا (COVID-19)، والتي صاحبتها العديد من الإجراءات الصارمة وفرض حالات الطوارئ وحظر تجوال وإعاقة عمل القطاعات

الحكومية والخاصة على حدٍ سواء، فقد تأثرت المجموعة والدول الأعضاء فيها أيضاً بهذه الظروف واضطرارها إلى مزاولة العمل عن بُعد كما هو الحال لدى سكرتارية المجموعة، والتي طبقت هذا الإجراء بدايةً من مارس 2020م، شأنها في ذلك شأن مجموعات العمل المالي الإقليمية النظيرة، فضلاً عن مجموعة العمل المالي نفسها. وقد اضطرت المجموعة إلى تأجيل فعاليات الاجتماع العام الحادي والثلاثين للمجموعة والذي كان المقرر انعقاده في مملكة البحرين في أبريل 2020م، ليعقد لاحقاً عن بُعد (افتراضياً) في نوفمبر من العام ذاته.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد تأثرت عمليات التقييم المتبادل والجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في اطار الجولة الثانية، والزيارات الميدانية المترتبة عليها، حيث قرر الاجتماع العام تأجيل تقارير المتابعة بالإضافة الى تأجيل عملية التقييم المتبادل لجميع الدول الأعضاء لمدة دورة اجتماع عام واحد، كما هو الشأن بالنسبة لمجموعة العمل المالي. وقد أثرت الجائحة على قدرة الخبراء المقيمين والمراجعين في الاستمرار في مهامهم، والبحث عن بدائل أخرى لإكمال أعمالهم الجارية، فقد تم قطع وتأجيل الزيارة الميدانية لجمهورية مصر العربية بعد مباشرتها في 1 مارس 2020م، وقطعت في 9 مارس ذاته، لتستكمل لاحقاً بصورة افتراضية مع الجهات والأطراف المعنية بعمليات التقييم المتبادل بحضور ممثلَين عن سكرتارية المجموعة، وذلك خلال الفترة من 16 سبتمبر إلى 7 أكتوبر 2020م. كما تم تأجيل عمليتي تقييم دولة فلسطين والجمهورية اللبنانية بسبب الظروف الاستثنائية. أما تقارير المتابعة التي كان من المتوقع مناقشتها واعتمادها في الاجتماع العام لأبريل 2020 والذي تم تأجيله، فقد تمت مناقشتها واعتمادها في الاجتماع العام الذي عقد في نوفمبر 2020.

كذلك شملت التأثيرات قدرات الدول محل التقييم أو المتابعة في اتخاذ إجراءات مثيلة لتلك المتبعة في الظروف الاعتيادية، مثل الاستفادة من التدريبات المرتبطة بعملية التقييم المتبادل فقد تم تأجيل البرنامج التدريبي الخاص بالمعايير الدولية وبرنامج تأهيل وتدريب المقيمين، أخذاً في الاعتبار التحديات التي واجهتها سكرتارية المجموعة والجهات المانحة في تنظيم هذه الأنشطة حضورياً، حيث تتطلب هذه التدريبات تفاعل المشاركين فيها وإجراء تمارين عملية على أرض الواقع، وعلى الرغم من ذلك تمكنت سكرتارية المجموعة بالتنسيق مع سكرتارية مجموعة العمل المالي في عقد ورشة تدريبية افتراضيا شارك فيها 7 خبراء من الدول الأعضاء بالإضافة الى خبير من السكرتارية.

وفي نفس السياق، فقد تأثرت أعمال المجموعة في مجال المساعدات الفنية والتطبيقات، حيث واجهت الخطة التدريبية بما يشبه التجميد المؤقت لتنفيذ البرامج الموضوعة فيها، حيث تم إقرار وضع خطة فرعية لتنفيذ بعض الموضوعات في الخطة التدريبية بصورة افتراضية، ووضع خطة أخرى لتنفيذ عدد من السمنارات والجلسات التعريفية لسد الفراغ

الناجم عن تعطيل الخطة. وفي جانب التطبيقات، تأثر العمل في مشروع التطبيقات الجاري تنفيذه حاليا حول غسل الأموال الناتجة عن جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وتم تمديد فترة التنفيذ إلى ستة أشهر قادمة تنتهي بتسليم المسودة الأخرى لتقرير المشروع في أبريل 2021م.

وعلى الرغم من التحديات المذكورة آنفاً، إلاَّ أن جهود الرئاسة تواصلت في تحقيق أهداف المجموعة بالتعاون مع ا والمراقبين، وتفعيل دورهم في تذليل الصعاب والتحديات التي صاحبت عمل المجموعة أثناء الجائحة، وعلى رأس هذه الجهات مجموعة العمل المالي والمنظمات الدولية والإقليمية والجهات النظيرة، حيث تم التواصل معها لبحث المسائل ذات الصلة بموضوعات التقييم المتبادل والزيارات الميدانية، وخاصةً للدول التي كان مقررًا انعقادها أو استكمالها خلال الفترة الماضية، فلهم منا جزيل الشكر والتقدير على وقفتهم الصلبة في ظل هذه الأوضاع الحرجة، وستبذل الرئاسة جهدها في تنفيذ الأهداف الموضوعة خلال هذه الفترة بفضل التكاتف والتعاون معكم في تجاوز هذه المرحلة.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتمنى من المولى العلى القدير أن يحفظ الجميع من كل مكروه على أمل اللقاء بكم في ظروف طيبة، ننعم فيها جميعاً بالصحة والعافية ونؤدي فيها أعمالنا وحياتنا بصورة طبيعية كما في السابق وأفضل بإذن الله عز وجل.

ودمتم في حفظ الله سالمين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أحمد سعيد حسين خليل

المستشارونائب رئيس محكمة النقض، ورئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية،
رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كلمة سعادة السكرتير التنفيذي للمجموعة

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين

أما بعد

الأخوة والأخوات الفضلاء السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

في افتتاحية هذا العدد السادس عشر من التقرير السنوي لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اسمحوا لي أن أتقدم لكل الدول الأعضاء والمراقبين في المجموعة بخالص التحايا والتقدير على دعمهم لمسيرة المجوعة في سبيل أداء رسالتها خلال العام المنصرم 2020م، والشكر موصول للجهات الإقليمية والدولية التي كانت حاضرة ومساهمة في تحقيق الإنجازات التي شهدها هذا العام. كما أشكر بصفة خاصة رئاسة المجموعة للعام 2020م، جمهورية مصر العربية ممثلة بمعالي المستشار/أحمد سعيد حسين خليل – رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نائب رئيس محكمة النقض، ورئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، على تعاونهم وتوجيهاتهم السديدة في قيادة دفة العمل خلال هذه الفترة المفصلية في تاريخ المجموعة، والتي كان لها دور هام في تجاوز التحديات التي تشهدها المجموعة والعالم ككل، لا سيما، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ظل تفشي جائحة كورونا، وانعكاساتها على أداء المجموعة والدول الأعضاء فيها من حيث التنفيذ الفعال لالتزاماتهم تجاه المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تميز العام 2020م، بحدث فريد عايشناه وما زلنا في خضم غماره ألاً وهو جائحة كورونا، والتي امتدت آثارها لكافة مجالات عمل المجموعة. فعلى صعيد العمل الداخلي، أُضطرت سكرتارية المجموعة إلى مزاولة العمل عن بُعد بدايةً من مارس 2020م، للحد من آثار هذا الوباء وامتثالاً للإجراءات الاحترازية المعمول بها في دولة المقر، كما لجأت المجموعة إلى تأجيل

أو إلغاء العديد الفعاليات على رأسها الاجتماع العام الحادي والثلاثين للمجموعة والذي كان المقرر انعقاده في مملكة البحرين في أبريل 2020م، ليعقد لاحقاً عن بُعد (افتراضياً) في نوفمبر من العام ذاته.

وفي إطار التقييم المتبادل، فقد تم تأجيل عملية التقييم المتبادل للجمهورية اللبنانية لمدة سنة بسبب الظروف الاستثنائية للدولة خلال جائحة كورونا، وتأجيل الزيارة الميدانية لدولة فلسطين. من ناحية أخرى، فقد أثر الوباء على قدرة الخبراء المقيمين والمراجعين في الاستمرار في مهامهم، والبحث عن بدائل أخرى لإكمال أعمالهم الجارية، فقد تم قطع وتأجيل الزيارة الميدانية لجمهورية مصر العربية بعد مباشرتها في 1 مارس 2020م، وقطعت في 9 مارس ذاته، لتستكمل لاحقاً بصورة افتراضية في الفترة من 16 سبتمبر إلى 7 أكتوبر 2020م.

وفي ظل هذه المعطيات اعتمدت المجموعة ورقة الإجراءات الاستثنائية في التعامل مع التحديات المرتبطة بعمليات التقييم خلال فترة جائحة كورونا من قبل الاجتماع العام الحادي والثلاثين، كما تم كذلك اعتماد تقرير دولة الإمارات العربية المتحدة بالتمرير ونشره في أبريل 2020م.

أما في مجال المساعدات الفنية والتطبيقات، فقد تأثرت الخطة التدريبية للمجموعة والمواعيد المحددة لعقد الورش في الوقت المحدد خلال العام 2020م، حيث تم التواصل والتنسيق مع الجهات المانحة والمشاركة في تقديم هذه البرامج، والتي شملت مجموعة العمل المالي، وصندوق النقد العربي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة والمخدرات على اقتراح مواعيد جديدة وتقديم مواعيد تنفيذ عدد من البرامج لمدة ستة أشهر قادمة بالنسبة للتدريبات المرتبطة بعملية التقييم المتبادل، فقد تم تأجيل البرنامج التدريبي الخاص بالمعايير الدولية وبرنامج تأهيل وتدريب المقيمين لمواعيد لاحقة. وللتعويض عن هذه التأثيرات تم اعتماد خطة بديلة لتنفيذ عدد من البرامج المدرجة في الخطة التدريبية للمجموعة للأعوام 2020م -2021م (افتراضياً) عن بعد، وذلك بداية من العام 2021م.

واستغلت سكرتارية المجموعة الظروف الحالية للجائحة بعقد جلسات تعريفية عبر الإنترنت (Webinars) بمشاركة خبراء دوليين حول العديد من الموضوعات التي تهم المنطقة والتي تهدف الى التعريف بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تم تنفيذ وإقامة عدد مقدر من الجلسات التعريفية والسمنارات التي نظمتها المجموعة بالاشتراك مع جهات إقليمية ودولية مرموقة في هذا المجال، وذلك خلال الفترة من نوفمبر 2019م - نوفمبر 2020م، شملت عدد من الموضوعات الهامة، لا سيما تلك المرتبطة بجائحة كورونا، وذلك مثل: غسل الأموال القائم على التجارة والأساسيات والمخاطر ومؤشرات الاشتباه 12 مايو 2020م، وغسل الأموال القائم على التجارة مواضيع متقدمة حول غسل الأموال والاحتيال في زمن كورونا

21 مايو 2020م، والامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مجال التشفير - سلسلة الكتل وعملة البتكوين 17 يونيو 2020م، والامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مجال التشفير - مواضيع متقدمة 14 يوليو 2020م، والمرونة ومخاطر غسل الأموال والمرونة في زمن كورونا 26 أغسطس 2020م، ومكافحة انتشار التسلح في 8 و9 سبتمبر 2020م، واستعمال المعلومات الاستخبارية المالية بالتعاون مع مجموعة إيجمونت أكتوبر 2020م، واختتمت هذه الجلسات التعريفية بجلسة خاصة بالعملات المشفرة ومكافحة تمويل انتشار التسلح في 10 ديسمبر 2020م. وعلى صعيد متصل، عكفت سكرتارية المجموعة على دراسة احتياجات الدول الأعضاء من المساعدات الفنية، حيث تم اعتماد المصفوفة المقدمة للاجتماع العام الحادي والثلاثون في هذا الشأن، وتفويض السكرتارية في السعي لتوفير المساعدات التي طلبتها الدول الأعضاء في المجموعة بعد حصرها وتحديدها، وتكليفها بالتنسيق مع الجهات المانحة. وفي سبيل مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة التحديات المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال جائحة كورونا، أعدت سكرتارية المجموعة ورقة حول جائحة كورونا وأثرها على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتم نشرها على موقع المجموعة في أكتوبر ٢٠٢٠م.

أما في خصوص التطبيقات، فقد تم تمديد فترة تنفيذ مشروع التطبيقات الذي يجري تنفيذه حالياً حول "غسل الأموال الناتجة من جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين"، إلى أريل 2021م بدلاً عن نوفمبر 2020م.، وذلك نتيجة لتأثير الجائحة في سير العمل في المشروع، وخصوصاً مرحلة تجميع البيانات والمعلومات التي تأخرت بسبب ظروف الإغلاق وغياب معظم الجهات الحكومية ذات الصلة أو انشغالها في مكافحة الجائحة وتوجه الموارد في هذا الاتجاه، فضلاً عن صعوبات التواصل مع القطاع الخاص في تجميع هذه المعلومات لنفس الأسباب.

لقد عايشت المجموعة خلال العام 2020م، تحديات عدة في سبيل قيامهما بوظائفها، وتتشارك المجموعة هذه الآثار مع المجموعات الإقليمية النظيرة، فضلاً عن مجموعة العمل المالي، والتي أصبحت سمة عامة ماتزال تخضع للمناقشة لإيجاد بدائل وخيارات تساعد هذه المجموعات في أداء وظائفها والقيام بمهامها تماشياً مع متطلبات المرحلة الحالية وما تشهده من ظروف استثنائية تتطلب التعاضد والتكاتف لاجتياز هذه المرحلة بالغة التعقيد، والتي تفرض العديد من التحديات على المجموعة لا سيما تنفيذ خطة العمل الموضوعة لزيادة فعالية أداء المجموعة والسكرتارية بالتعاون مع مجموعة العمل المالي، حيث تم تنفيذ العديد من الإجراءات في هذا الصدد شملت، مراجعة أسس اتخاذ القرارات في الاجتماع العام وفرق العمل بما يشمل وضع معايير محددة وواضحة في هذا الشأن، وإجراء تعديلات فيما يتعلق بمعايير الانضمام

للمجموعة، سواء للدول للأعضاء أو للمراقبين، ودعم وتطوير الموارد المالية للمجموعة وتحديد الاستخدامات المثلي لأية فوائض في موازنتها، إلى جانب تحسين منهجية العمل المتبعة في فرق العمل والمنتديات واللجان المُشكلة بالمجموعة بهدف زيادة فعاليتها ، والوقوف على أهم التحديات التي تواجه الدول الأعضاء بهدف دراستها ومناقشتها ووضع أنسب الحلول لمواجهتها بالاتساق مع خطة العمل الموضوعة من قِبل مجموعة العمل المالي. وستواصل المجموعة جهودها سعياً منها لاستغلال الموارد المتاحة لديها بالصورة المثلى لتحقيق أهدافها من خلال تعزيز العلاقة والتواصل بشكل مباشر مع مجموعة العمل المالي (FATF) والمجموعة الإقليمية النظيرة.

وفي الختام، أرجو أن يعكس هذا التقرير الجهود والإنجازات التي حققتها المجموعة خلال العام 2020م، وأن ينال محتواه رضاكم ومبتغاكم، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى جميع زملائي العاملين في السكرتارية على جهودهم ولجميع الدول الأعضاء والمراقبين على دعمهم وتعاونهم المستمر، مع تمنياتي للجميع كل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أخوكم

الوليد بن خالد آل الشيخ

السكرتير التنفيذي

القسم الأول: نظرة عامة عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نظرة عن المجموعة وأهدافها

في العام 2003م طُرحت بشكل رسمي فكرة إنشاء مجموعة إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب على غرار مجموعة العمل المالي (FATF). تلاها عدد من اللقاءات الرسمية خلال الفترة من أكتوبر 2003م إلى يوليو 2004م. وفي30 نوفمبر 2004م في مدينة المنامة عاصمة مملكة البحرين، قررت حكومات أربع عشرة دولة عربية في اجتماع وزاري إنشاء تلك المجموعة وسميت "مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (MENAFATF). وقد انضمت إلى المجموعة بعد ذلك خمس دول أخرى. ووقعت جميع الدول الأعضاء على مذكرة تفاهم تمثل إنجازاً تاريخياً للدول العربية، كونها تدل على مدى جديتها في التصدي للمخاطر الناجمة عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتحتضن مملكة البحرين مقر سكرتارية المجموعة التي باشرت عملها منذ إنشائها، حيث وفرت لها مملكة البحرين كافة الإمكانات اللازمة لذلك، وتأكيداً على أهمية الدور المناط بالمجموعة فقد تم التوقيع على اتفاقية المقر بين حكومة مملكة البحرين والمجموعة وأقرها مجلسي الشورى والنواب، ثم أصدر جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، القانون رقم (5) لسنة 2009م بالتصديق على الاتفاقية بتاريخ 26 مارس 2009م ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2 أبريل 2009م.

ونظراً للتأثيرات السلبية الجسيمة لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب على استقرار النظام المالي والاقتصادي لأي دولة أو منطقة في العالم، تسعى الدول الأعضاء والمراقبين لدى المجموعة وبشكل مستمر على تطبيق ونشر السياسات والمعايير الدولية ذات العلاقة وتعزيز الالتزام بها بشكل فعال، خاصة التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أهداف المجموعة

- تبني وتنفيذ التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و انتشار التسلح.
- تنفيذ معاهدات و اتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
- التعاون فيما بينها لتعزيز الالتزام بهذه المعايير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتعاون مع المنظمات والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى لتعزيز الالتزام بها دولياً.
- العمل المشترك لتحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية، وتبادل الخبرات في شأنها وتطوير الحلول للتعامل معها.
- اتخاذ تدابير في جميع أنحاء المنطقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفاعلية وبما لا يتعارض مع القيم الثقافية للدول الأعضاء وأطرها الدستورية ونظمها القانونية.

الهيكل العام للمجموعة

الاجتماع العام هو الجهاز المسؤول عن اتخاذ القرارات في المجموعة. ويتألف الاجتماع العام من ممثلين من الدول الأعضاء من ذوي الخبرة في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتعتبر **السكرتارية** مسؤولة عن تنفيذ الوظائف الفنية والإدارية للقيام بأعمال المجموعة مثل تنسيق عمليات التقييم المتبادل والتعاون مع الجهات الدولية والنظيرة خاصة مجموعة العمل المالي ومهام أخرى وفق ما يقرره الاجتماع العام.

وقد تم تشكيل **فريق عمل التقييم المتبادل** في المجموعة بهدف إعداد وتنظيم برنامج التقييم المتبادل للدول الأعضاء وإعداد الإجراءات والعمل على تأهيل وتدريب المقيمين ومتابعة التطورات الدولية في هذا المجال.

كما تم تشكيل **فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات** ليتولى تنفيذ برامج ومشاريع التطبيقات، وتحديد احتياجات الدول الأعضاء من المساعدات الفنية والتدريب والتنسيق في شأن توفيرها، ومتابعة آخر التطورات العالمية للاستفادة منها في تحسين نظم المكافحة في المنطقة.

أما بالنسبة **لمنتدى وحدات المعلومات المالية** فيعتبر آلية وقناة اتصال بين وحدات المعلومات المالية بالدول الأعضاء ويهدف إلى زيادة التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات، وينعقد المنتدى على هامش الاجتماعات العامة للمجموعة وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتتولى السكرتارية أعمال منسق المنتدى.

إضافة إلى ذلك، تم تشكيل **منتدى لفريق خبراء مكافحة الإرهاب** لمناقشة المسائل التشغيلية ورصد التطورات ودراسة الموضوعات ذات الصلة بشكل مستمر، وتقديم توصيات للاجتماع العام بشأنها، وينعقد المنتدى على هامش الاجتماعات العامة للمجموعة وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتتولى السكرتارية أعمال منسق المنتدى.

وتم تشكيل **لجنة المخاطر** لتعمل تحت مظلة فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، وتختص بمناقشة موضوع التقييم الوطني للمخاطر وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات حوله. وتتاح عضوية اللجنة للخبراء في مجال تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من جميع الدول الأعضاء والمراقبين ومجموعات العمل المالي الإقليمية من الخبراء الذين

تتوفر فيهم المؤهلات العلمية والخبرات العملية في مجال التقييم الوطني للمخاطر، وتعقد اللجنة لقاءاتها على هامش الاجتماعات العامة للمجموعة وكلما رأت اللجنة ذلك، وتتولى السكرتارية أعمال منسق اللجنة.

الدول الأعضاء والمراقبون بالمجموعة

تضم المجموعة في عضويتها حالياً 21 دولة عربية، إضافةً إلى 17 دولة ومنظمة دولية تشغل مقاعد مراقبين بالمجموعة، وهذا يعكس مدى الاهتمام بنشاطات وعمل المجموعة. بالإضافة إلى أن المجموعة تتمتع بصفة عضو مشارك لدى مجموعة العمل المالي (FATF) منذ العام 2007م، وتشغل مقعد مراقب بصفة متبادلة لدى كل من: مجموعة إيجمونت لوحدات المعلومات المالية (EGMONT)، ومجموعة العمل المالي لآسيا والمحيط الهادئ (APG)، ومجموعة العمل الأور آسيوية (EAG). الجدير بالذكر، أنه خلال الاجتماع العام الحادي والثلاثين للمجموعة (اجتماع افتراضي)، والذي عقد خلال الفترة 17 – 19 نوفمبر 2020م، تم قبول طلب المفوضية الأوروبية كمراقب لدى المجموعة، والتي تعتبر الجهة التنفيذية في الاتحاد الأوروبي وأحد الأعضاء المؤسسيين لمجموعة العمل المالي.

الدول الأعضاء:

المراقبون:

الجمهورية الفرنسية	المملكة المتحدة (بريطانيا وايرلندا الشمالية)	الولايات المتحدة الأمريكية	مملكة أسبانيا
أستراليا	جمهورية ألمانيا الاتحادية	صندوق النقد الدولي	البنك الدولي
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	مجموعة العمل المالي	مجموعة إيجمونت	مجموعة آسيا والمحيط الهادي
منظمة الجمارك العالمية	صندوق النقد العربي	مجموعة العمل الأورآسيوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	هيئة الأمم المتحدة

المفوضية الأوروبية

- لمزيد من المعلومات الرجاء الاطلاع على - الموقع الرسمي للمجموعة: www.menafatf.org.

القسم الثاني: التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي

يلعب التعاون الإقليمي والدولي دورا هاما في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تعمل المجموعة على تحقيق أهدافها من خلال الدور التنسيقي الذي تضطلع به في إطار التعاون فيما بين الدول الأعضاء لتعزيز الالتزام بالمعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتعاون مع المنظمات والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى لتعزيز الالتزام بهذه المعايير دولياً، كذلك من خلال العمل المشترك لتحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية، وتبادل الخبرات في شأنها وتطوير الحلول للتعامل معها، واستعراض آخر المستجدات والتطورات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يساعد على نقل الخبرات والمعارف وتبادل التجارب، الذي من شأنه تعزيز الأدوات التشريعية والإجرائية لدى الدول وتحسين نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيها وتقوية هذه النظم.

وتعتبر الاجتماعات واللقاءات المشتركة وغيرها من أشكال التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي بين الأطراف ذات الصلة بمنظومة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجالات عملها، فرصة حقيقية لتحقيق التواصل على المستويين الإقليمي والدولي. وفي هذا الصعيد، عقدت المجموعة خلال العام 2020م، العديد من الاجتماعات الدورية واللقاءات المتبادلة، فيما يلي نستعرض أهم مخرجاتها وما دار فيها:

أولاً: الاجتماعات العامة للمجموعة واجتماعات فرق العمل المصاحبة لها خلال العام 2020م:

الاجتماع العام الحادي والثلاثين للمجموعة (اجتماع افتراضي)، 17 -19 نوفمبر 2020م

عقدت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اجتماعها العام الحادي والثلاثين خلال الفترة من 17 إلى 19 نوفمبر 2020م، والذي عقد "عن بعد" عبر منصة تطبيق Zoom، تحت رئاسة جمهورية مصر العربية ممثلة بمعالي المستشار/ أحمد سعيد حسين خليل – رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نائب رئيس محكمة النقض، ورئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية.

وشارك في أعمال الاجتماع العام للمجموعة عدد كبير من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب شمل كل الدول الأعضاء في المجموعة (المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية،

والجمهورية اليمنية)، كما شارك فيه ممثلون عن عدة دول وجهات مراقبة لدى المجموعة (الجمهورية الفرنسية، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، مملكة أسبانيا، دولة أستراليا، جمهورية ألمانيا الاتحادية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجموعة العمل المالي، مجموعة العمل الأور آسيوية، وهيئة الأمم المتحدة).

وناقش الاجتماع العام خلال جلساته موضوعات هامة تتعلق بمجالات عمل المجموعة وأنشطتها، وتم اتخاذ العديد من القرارات الهامة في هذا الصدد، من أهمها، الموافقة على تعيين الأستاذ/ سليمان بن رشيد الجبرين، من المملكة العربية السعودية، سكرتيراً تنفيذياً للمجموعة اعتباراً من الأول من يناير 2021م، وذلك عن الفترة الممتدة من العام 2021م إلى العام 2024م، كما استعرض الاجتماع عدد من الطلبات تحت بند العضوية المقدمة لشغل مقعد مراقب لدى المجموعة، حيث تم قبول طلب المفوضية الأوروبية لشغل مقعد مراقب في المجموعة، والتي تعتبر الجهة التنفيذية في الاتحاد الأوروبي وأحد الأعضاء المؤسسيين لمجموعة العمل المالي. كما أجاز الاجتماع العام الحسابات الختامية، وتقرير مدقق الحسابات المستقل حول البيانات المالية للمجموعة، والتقرير السنوي للمجموعة عن العام 2019م، بالإضافة إلى تقرير حول نشاطات المجموعة خلال الفترة من نوفمبر 2019م إلى نوفمبر 2020م، وملخص لعمل وأداء سكرتارية المجموعة أثناء الظروف الاستثنائية المتعلقة بجائحة كورونا وأثرها على أعمال المجموعة والدول الأعضاء فيها، واعتماد الورقة التي قدمت في هذا الخصوص.

وفي سياق متصل، استمع الاجتماع العام إلى تقرير محدث حول ما تم إنجازه من خطة العمل المقترحة من قبل مجموعة العمل المالي (FATF) لزيادة فعالية أداء المجموعة، وأشاد الأعضاء والمراقبين بالأعمال المنجزة في هذا الإطار، ودعا الاجتماع العام إلى مواصلة السعي بعزم والعمل على تنفيذ ما تبقى من أعمال في وقتها. كما التأكيد على ضرورة قيام المشاركين بالاجتماع بموافاة السكرتارية بمرئياتهم بشأن مقترحاتهم لتعديل مذكرة التفاهم والنظام الداخلي وعكسها على المسودة الحالية تمهيداً لعرضها على الاجتماع العام القادم لمناقشتها واعتمادها، وذلك لزيادة التناسق مع النظام الداخلي مع الواقع الفعلي لأعمال المجموعة وتطبيقاً لمبادئ الحوكمة الداخلية الرشيدة. من جانب آخر، فقد وافق الاجتماع العام على طلب جمهورية مصر العربية على تمديد رئاستها للمجموعة خلال العام 2021م، نظراً للظروف التي طرأت خلال العام 2020م بسبب جائحة كورونا، في حين تتولى المملكة المغربية منصب نائب الرئيس.

وعلى هامش الاجتماع العام، تم عقد اجتماعين لفريق عمل التقييم المتبادل وفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات خلال الفترة من 8 إلى 10 نوفمبر 2020م. وقد تبنى الاجتماع العام تقارير رؤساء هذه الفرق ووافق على توصياتها، ففي مجال التقييم المتبادل اعتمد الاجتماع العام والجدول الزمني لعملية المتابعة في إطار الجولة الأولى، والجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل للجولة الثانية، وورقة إجراءات الجولة الثانية لعملية التقييم المتبادل وعملية المتابعة بناءً على الملاحظات التي أثيرت في اجتماع فريق عمل التقييم المتبادل، كذلك اعتمد الاجتماع العام ورقة الإجراءات الاستثنائية في التعامل مع عمليات التقييم خلال فترة جائحة كورونا، كذلك تمت الموافقة على طلب الجمهورية اللبنانية بتأجيل عملية التقييم المتبادل لمدة سنة بسبب الظروف الاستثنائية للدولة.

وعلى صعيد الجولة الثانية لعمليات متابعة وتقييم التزام الدول الأعضاء بالمعايير الدولية (المعدلة) في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح 2012م، ووفقاً لمنهجية التقييم (المحدثة) الصادرة عن مجموعة العمل المالي 2013م، اعتمد الاجتماع العام عدد من تقارير المتابعة المعززة لكل من الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمملكة المغربية تتضمن طلب إعادة تقييم درجات الالتزام الفني، وتقرير الجمهورية التونسية بدون طلب إعادة تقييم درجات الالتزام الفني. بالإضافة الى ذلك، تم اعتماد تقريرين مقدمين من قبل المملكة المغربية والجمهورية التونسية حول برنامج الالتزام الضريبي الطوعي. أما بخصوص الجولة الأولى، فقد اعتمد الاجتماع العام خمسة تقارير تحديث لكل من الجمهورية اليمنية، جمهورية السودان، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، والتي تضمنت آخر المستجدات والإجراءات التي اتخذتها تلك الدول نحو تحسين نظام غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها.

وفي مجال المساعدات الفنية والتطبيقات، وافق الاجتماع العام على التوصيات الصادرة من اجتماع الفريق الذي عقد يوم الثلاثاء الموافق 10 نوفمبر 2020م، وأهم البنود التي تمت مناقشتها والقرارات المتخذة بشأنها، حيث تمت الموافقة على طلب تمديد فترة تنفيذ مشروع التطبيقات حول "مكافحة غسل الأموال عبر جريمتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين" إلى أبريل 2021م، والخطة الزمنية المحدثة للمشروع، وحث الدول الأعضاء بالمشاركة الفعالة في المشروع، كما تم اعتماد الخطة التدريبية المقدمة للأعوام 2020م -2021م، بعد استيعاب ملاحظات الدول الأعضاء عليها، والنظر في إعداد قائمة بالبرامج التدريبية التي يمكن عقدها افتراضياً "عن بعد" للعام 2021م، وعرضها على الدول الأعضاء حال الانتهاء منها.

على صعيد متصل، تم اعتماد المصفوفة المقدمة بشأن تحديد احتياجاتهم من المساعدات الفنية، وتفويض السكرتارية في السعي لتوفيرها بالتنسيق مع الجهات المانحة، والتي وجدت الاستحسان والإشادة من الأعضاء والمراقبين وبصفة خاصة مجموعة العمل المالي. كذلك اطلع الاجتماع العام على الجلسات التعريفية التي نظمتها المجموعة خلال الفترة من نوفمبر 2019م - نوفمبر 2020م، وحث الاجتماع العام الدول على الاستفادة منها والمشاركة فيها بفاعلية.

وفي إطار عمل لجنة المخاطر، اعتمد الاجتماع العام تقرير اللجنة والبنود التي ناقشها، أهمها موضوع استبدال مسمى "لجنة التقييم الوطني للمخاطر" بالتسمية المقترحة "لجنة المخاطر" بهدف توسيع نطاق أعمال اللجنة، لتكون معنية بالنظر في المخاطر بشكل عام، وكذلك كل المسائل المرتبطة بفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، وتعميم الورقة المعدة من قبل سكرتارية المجموعة على الدول الأعضاء والمراقبين من أجل أخذ مرئياتهم حول مهام اللجنة. أيضاً تم التعرف على الموقف المحدث للدول الأعضاء حول مراحلها في إطار عملية التقييم الوطني للمخاطر، وحثها على استكمالها في أقرب فرصة، وتشجيع الدول التي انتهت بالإسراع والبدء في عملية التحديث.

كما تقرر عقد الاجتماع العام القادم الثاني والثلاثون خلال شهر مايو 2021م، على أن يحدد لاحقاً إمكانية انعقاده حضورياً أم افتراضياً، والإعلان عن ذلك في أقرب فرصة ممكنة، الجدير بالذكر أنَه تمت إقامة الاجتماع العام الحادي والثلاثين في نوفمبر خلافاً لما هو للموعد المقرر في أبريل 2020م، وذلك نتيجة للوضع الصحي العالمي لجائحة كورونا.

الاجتماع السادس والثلاثون لفريق عمل التقييم المتبادل، 8-9 نوفمبر 2020م

تم عقد الاجتماع السادس والثلاثون لفريق عمل التقييم المتبادل على هامش الاجتماع العام - الحادي والثلاثون - يومي الأحد والأثنين - خلال الفترة من 8 - 9 نوفمبر 2020م، حيث ناقش الفريق عدداً من الموضوعات الهامة، شملت تقرير المتابعة المعززة الثاني للجمهورية الإسلامية الموريتانية (الذي تضمن طلب إعادة تقييم درجات الالتزام الفني لعدد 32 توصية)، وتقرير المتابعة المعززة الأول للمملكة المغربية (الذي تضمن طلب إعادة تقييم درجات الالتزام الفني لعدد 13 توصية)، وتقرير خروج الجمهورية التونسية من عملية المتابعة المعززة إلى العادية. كما ناقش الاجتماع التعديلات التي تم إجراؤها على إجراءات المجموعة بما يتوافق مع التعديلات الجديدة التي اعتمدتها مجموعة العمل المالي في الإجراءات العامة (Universal Procedures).

وفيما يتعلق بالتعامل مع عمليات التقييم المتبادل أثناء جائحة كورونا، ناقش الاجتماع ورقة "الإجراءات الاستثنائية للتعامل مع علمية التقييم المتبادل خلال أزمة جائحة كورونا "، وخلص إلى اعتماد الورقة مع إدخال التعديلات التي أثارها الاجتماع العام، وتهدف الورقة الى ضمان سير عمليات التقييم المتبادل مع توفير المزيد من المرونة من خلال إجراء بعض جوانب الزيارة الميدانية بشكل افتراضي استجابة للظروف الاستثنائية لأزمة جائحة كورونا، كما تهدف الى استمرار تنفيذ الإجراءات ومتطلبات المعايير الدولية على كل الدول الأعضاء وبالشكل الذي يضمن المساواة بينها.

وفي شأن الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية، وافق الاجتماع العام على طلب الجمهورية اللبنانية بتأجيل عملية التقييم المتبادل لمدة سنة واحدة، كما اعتمد الجدول الزمني لعملية المتابعة في إطار الجولة الأولى. كذلك تم اعتماد الجدول الزمني لعملية المتابعة في إطار الجولة الثانية.

الاجتماع الثلاثون لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، 10 نوفمبر 2020م

عُقد الاجتماع الثلاثين لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يوم الثلاثاء الموافق 10 نوفمبر 2020م، على هامش أعمال الاجتماع العام الحادي والثلاثين للمجموعة. وفي ظل عدم انعقاد اجتماع مختص للجنة تقييم المخاطر (بسبب جائحة كورونا والاكتفاء باجتماعي فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات وفريق التقييم المتبادل والاجتماع العام فقط)، فقد تم عرض عدد من بنود اللجنة ضمن جدول أعمال فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات لأهميتها والتي لا تتعارض إجرائياً من حيث المبدأ والحاكمية في رفع تقاريرها لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات منذ إنشائها تحت مظلة الفريق، وذلك وفقاً للقرارات والأوراق الصادرة في شأن تنظيم فرق العمل واللجان المتخصصة في المجموعة.

فيما يتعلق بالبنود ذات الصلة بالمساعدات الفنية والتطبيقات، فقد ناقش الاجتماع مسائل مهمة بدايةً بعضوية اللجنة الاستشارية، حيث تم قبول ترشيح السيد/غازي العبد الجليل، رئيس وحدة التحريات المالية بالإنابة بدولة الكويت، ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالإنابة كممثل للفريق في عضوية اللجنة الاستشارية بالمجموعة.

وفي مجال التطبيقات اطلع الاجتماع على سير العمل في مشروع التطبيقات حول غسل الأموال الناتج عن جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وقدم القائد المشارك لفريق عمل المشروع ممثل جمهورية مصر العربية السيد/وائل رفيق، تحديثاً حول أهم الخطوات المتخذة في سير العمل وفقاً للجدول الزمني للمشروع، مع الأخذ في الاعتبار بعض التأخير الناجم عن الوضع الصحي العالمي وجائحة كورونا الذي سبب تأخير في استلام الردود بشأن استبيان طلب المعلومات، وأن الفريق كان قد عقد اجتماعاً بتاريخ 26 أكتوبر 2020م المنصرم لتقسيم العمل بين أعضاءه للمشاركة في صياغة وإعداد تقرير المشروع. أيضاً، قدم القائد المشارك للمشروع ممثل الجمهورية التونسية السيد/ماهر بوهنيني، مداخلة جاء فيها أن تونس تتولى مهمة تحليل استبيان طلب المعلومات، وقدم ملخصاً بأهم مخرجات التحليل والتقدم المحرز في هذا الإطار، وناشد كذلك الفريق بحث الدول الأعضاء التي لم تشارك في المشروع بالرد على مسودة الاستبيان والمساهمة فيه بتقديم معلومات وحالات عملية تدعم النتائج التي سيتم التوصل لها وتلبي التطلعات المرجوة.

وعلى ذات الصعيد، قُدمت عدد من المداخلات الهامة في هذا البند، حيث أكدت مجموعة العمل المالي على مواصلتها لدعم تنفيذ هذا المشروع، وحثت على الاستفادة من مشروع التطبيقات الذي نفذته بالاشتراك مع مجموعة APG في العام 2018م، والذي يتناول عدداً من مؤشرات الاشتباه الهامة المتعلقة بظاهرة الاتجار بالبشر. كذلك حثت على الاستفادة من التجارب الإقليمية التي تنفذها المجموعات النظيرة في نطاق شبكة مجموعة العمل المالي الدولية والتكامل والاتساق بين هذه المشروعات التي يجري تنفيذها حالياً، وإمكانية التعرف على آثار جائحة كورونا على جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والطرق والأساليب الناشئة ومؤشرات الاشتباه المستجدة في هذا الصدد، وقد أوصى الفريق بتمديد فترة تنفيذ المشروع إلى أبريل 2021م عوضاً عن نوفمبر 2020م لهذه الأسباب، كما تمت الموافقة على الجدول الزمني المحدث لتنفيذ المشروع، وحث الاجتماع الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية والتعاون مع قادة المشروع وتوفير أكبر قدر من البيانات والمعلومات والحالات العملية.

وفي مجال المساعدات الفنية، ناقش الاجتماع بند الخطة التدريبية للأعوام 2020م-2021م، وقدمت سكرتارية المجموعة توضيحاً بشأن تنفيذ البرامج المدرجة على هذه الخطة وظروف جائحة كورونا التي أثرت على الوضع الصحي العالمي ألقت بظلالها على سير الخطة وأدت إلى تأخير تنفيذها. كما أوضحت أنها على تواصل مستمر مع الجهات المانحة (على رأسها مجموعة العمل المالي)، والجهات الأخرى من جانب، والدول والجهات المستضيفة من جانب آخر، وأنها تضع أولويات لبعض البرامج الهامة مثل التدريب الخاص بالمعايير الدولية، وتدريب المقيمين، لأهميتها البالغة في خطة عمل المجموعة وتأثر البرامج الأخرى بانعقادها. بالإضافة إلى ذلك، أوضحت السكرتارية أنها حاولت استغلال ظروف الوضع الصحي العالمي وتنفيذها لعدد من الجلسات التدريبية عن بُعد لسد الثغرة التي قد تنجم عن عدم تنفيذ الخطة التدريبية الموضوعة. وقرر الفريق إصدار توصية للاجتماع العام باعتماد الخطة التدريبية المقدمة للأعوام 2020م -2021م، مع استيعاب ملاحظات الدول الأعضاء، والموافقة على تكليف السكرتارية بالاستمرار في التواصل مع الدول المستضيفة والتنسيق مع الجهات الدولية المانحة للمشاركة في تنفيذ فعاليات الخطة، وأن تقوم السكرتارية بإعداد قائمة بالبرامج التدريبية التي يمكن عقدها افتراضياً في الخطة "عن بعد" للعام 2021م وعرضها على الدول الأعضاء حال الانتهاء منها.

وعلى صعيد متصل، اطلع الاجتماع على الجلسات التعريفية التي تم نظمتها المجموعة خلال الفترة من نوفمبر 2019م – نوفمبر 2020م، والتي تناولت موضوعات مهمة وحيوية مواكبة للمتغيرات الحالية، لاسيما في ظل جائحة كورونا، وذلك مثل غسل الأموال القائم على التجارة، والامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مجال التشفير، والمرونة ومخاطر غسل الأموال والمرونة في زمن كورونا، ومكافحة تمويل انتشار التسلح. كما أفادت السكرتارية بأنها وضعت خطة لتنفيذ عدد من الجلسات تمتد إلى نهاية العام تشمل قائمة متنوعة من الموضوعات المفيدة، والتي يتم تنفيذها مع جهات دولية وإقليمية متخصصة وهامة، وحث الفريق الدول الأعضاء على تحديد الموضوعات التي ترغب بمناقشتها بالتنسيق مع السكرتارية، والنظر في توفير خبراء متحدثين، والمشاركة بفعالية فيها.

وفي ذات السياق الخاص بالمساعدات الفنية أيضاً، ناقش الاجتماع بند مصفوفة المساعدات الفنية للمجموعة، وقدمت سكرتارية المجموعة عرضاً بخصوص المصفوفة التي أعدتها لطلب معلومات من الدول الأعضاء بالمجموعة، حول موقفها واحتياجاتها من المساعدات الفنية والتدريب، وذلك بما يشمل التعاون القائم مع الجهات المانحة، والمجالات التي تتطلع تلك الدول للحصول على مساعدات فنية حولها، حيث أوضحت أن الهدف من هذه الورقة هو تكوين صورة واضحة بشأن المتطلبات الواردة أعلاه، والسعي لتمكين الدول الأعضاء في المجموعة من الحصول على احتياجاتها من المساعدات الفنية والسعي في توفيرها بالتنسيق مع الجهات المانحة. يوصي الفريق الاجتماع العام باعتماد المصفوفة المقدمة، ومخاطبة الدول الأعضاء بشأن تحديد احتياجاتهم من المساعدات الفنية، وتفويض السكرتارية في السعي لتوفيرها بالتنسيق مع الجهات المانحة.

ومن جانب آخر، فيما يتعلق بالبنود ذات الصلة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، اطلع فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات رئيس لجنة المخاطر، والذي يتناول البنود الخاصة بلجنة التقييم الوطني للمخاطر، حيث أوضح أن المجموعة قامت بمراجعة ورقة تشكيل لجنة التقييم الوطني للمخاطر المعتمدة في الاجتماع العام الثامن والعشرين للمجموعة نوفمبر 2018م، حيث تم إجراء عدداً من التعديلات، بالنظر للتطور الذي شهدته دول المجموعة منذ 2016م من حيث تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووضع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن أهمها استبدال تسمية اللجنة بـ"لجنة المخاطر" عوضاً عن "لجنة التقييم الوطني للمخاطر"، وذلك بهدف توسيع نشاط عمل اللجنة وقيامها بتنفيذ ودراسة عدد من المشروعات في إطار عملها والتركيز على مختلف المخاطر ذات العلاقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح.

وفي هذا الإطار، نسقت المجموعة مع الدول الأعضاء والمراقبين، وحددت قائمة من المواضيع التي تمثل خارطة طريق بخصوص المشاريع والدراسات التي سيتم إعدادها خلال الفترة القادمة، لاسيما التقييم القطاعي للأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية والتقنيات الحديثة، وتقييم مخاطر قطاع المنظمات غير الهادفة للربح، وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بجميع أنواع الأشخاص الاعتبارية. وستعمل لجنة المخاطر على تحديث قائمة المشاريع والدراسات وفقاً لتطور المخاطر ومدى استيعاب الدول الأعضاء لها ولآليات معالجتها، كما ستواصل اللجنة جمع المعلومات حول عملية التقييم الوطني للمخاطر وتتبعها وتتبع عمليات تحديث التقييم الوطني للمخاطر بشكل

مستمر باعتبار التقييم الوطني للمخاطر أساس فهم مخاطر الدول ومعالجتها بشكل فعال يستجيب لمتطلبات المعايير الدولية.

ثانياً: التنسيق والتعاون مع مجموعة العمل المالي خلال العام 2020م:

تتمتع المجموعة - كواحدة من مجموعات العمل المالي الإقليمية - بعلاقة وطيدة مع مجموعة العمل المالي، فالمجموعة تعمل على تبني ونشر وترويج المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي على النطاق الإقليمي لها، فضلاً عن تمتعها بصفة العضو المشارك في مجموعة العمل المالي منذ العام 2007م. وتتيح هذه العلاقة زيادة المشاركة في أعمال مجموعة العمل المالي من خلال منح الدول الأعضاء الفرصة لحضور اجتماعات مجموعة العمل المالي واجتماعات فرق العمل التابعة لها، والمشاركة في المناقشات والقرارات والتعبير عن وجهة النظر الإقليمية، وتشارك الدول الأعضاء في هذه الاجتماعات بصورة منتظمة.

مشاركة سكرتارية المجموعة وبعض الدول الأعضاء في اجتماعات مجموعة العمل المالي لعام 2020م

21 - 23 أكتوبر	• مشاركة سكرتارية المجموعة وبعض الدول الأعضاء في فعاليات الاجتماع العام واجتماعات الفرق المصاحبة افتراضياً "عن بُعد".
18- 24 يونيو	• مشاركة سكرتارية المجموعة وبعض الدول الأعضاء في المجموعة في فعاليات الاجتماع العام واجتماعات فرق العمل التي أقيمت افتراضياً "عن بُعد".
16- 21 فبراير	• مشاركة سكرتارية المجموعة وبعض الدول الأعضاء حضورياً في فعاليات الاجتماع العام واجتماعات فرق العمل المصاحبة له، وهي: المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سلطنة عُمان، دولة ليبيا، دولة الكويت، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، جمهورية مصر العربية.

مشاركة المجموعة في فعاليات أخرى بالاشتراك مع مجموعة العمل المالي خلال العام 2020م	
مشاركة سكرتارية المجموعة في ورشة عمل حول فريق اتصال الأصول الافتراضية التي أقيمت من قبل مجموعة العمل المالي، باريس، الجمهورية الفرنسية.	9 يناير 2020م
شاركت سكرتارية المجموعة في الاجتماع المباشر للفريق المشترك لأفريقيا والشرق الأوسط التابع لمجموعة العمل المالي، الرباط، المملكة المغربية.	15 – 17 يناير 2020م
شاركت سكرتارية المجموعة في ورشة العمل المشتركة لسكرتارية مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية الأخرى حول عملية التقييم المتبادل، باريس، الجمهورية الفرنسية.	24 – 28 فبراير 2020م
نظمت سكرتارية المجموعة بالاشتراك مع سكرتارية مجموعة العمل المالي ورشة توجيهية لإعداد المقيمين المشاركين في عملية التقييم المتبادل لجمهورية مصر العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.	25 - 27 فبراير 2020م
شاركت المجموعة في ورشة عمل لتدريب وتأهيل المقيمين لعمليات التقييم المتبادل وعمليات المتابعة افتراضياً بالاشتراك والتنسيق مع المجموعات الإقليمية المنشأة على غرار مجموعة العمل المالي (FSRBs) بما فيها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.	14 - 18 ديسمبر 2020م،

القسم الثالث: بناء وتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعمل المجموعة على بناء أطر قوية وفعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة، وذلك وفقاً للأهداف المنصوص عليها في مذكرة التفاهم، وتسلك المجموعة في هذا المسعى عدة طرق من أهمها، متابعة التزام الدول بتطبيق المعايير الدولية من خلال الآليات والأدوات التي اعتمدت في هذا الخصوص، والتي تشمل على رأسها عمليات التقييم المتبادل، وعمليات المتابعة اللاحقة للتقييم المتبادل بشتى أنواعها.

من الأهداف الرئيسية أيضاً لإنشاء المجموعة تحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية من خلال مشاريع التطبيقات، وإيجاد أفضل الحلول لمواجهتها، ونشر الوعي حول طرق واتجاهات أساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتطبيقات المرتبطة بها، وذلك من خلال تقديم المساعدات الفنية والتدريب اللازمة للدول الأعضاء، والسعي في هذا الإطار لتفعيل التعاون المشترك مع المجموعات النظيرة وتبادل الخبرات معها.

وبجانب دراسة موضوعات التطبيقات، هناك أهمية خاصة للمساعدات الفنية في دعم ومساندة دول المجموعة على المستوى الإقليمي أو الوطني في رفع مستوى التزامها بالمتطلبات الدولية ومن أجل بناء وتعزيز قدرات الجهات والمؤسسات المعني لديها. وقد تشمل أهم أدوات المساعدات الفنية: مراجعة التشريعات وصياغتها، وعقد ورش عمل لزيادة الوعي ولتدريب وتوجيه الموظفين المعنيين، وعقد دورات تدريبية لتأهيل المدربين، وبناء قدرات الجهات المعنية، وإصدار منشورات وأدلة استرشادية متخصصة، كذلك تغطي المساعدات الفنية مواضيع أساسية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بهدف تعزيز عمليات المكافحة، وعلى سبيل المثال: تقييم المخاطر، وتطوير استراتيجيات وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز التشريعات وعمل المؤسسات القائمة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ورفع قدرة وكفاءة وحدات المعلومات المالية والجهات الإشرافية والجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية.

وبناءً على ما سبق، نستعرض فيما يلي أدناه أهم الأحداث والتطورات على صعيد المجموعة في هذا الخصوص خلال العام 2020م، في مجالات التقييم المتبادل والمساعدات الفنية والتطبيقات:

أولاً: في مجالات التقييم المتبادل:

عمل المجموعة أثناء الظروف الاستثنائية المتعلقة بجائحة كورونا فيما يتعلق بعمليات التقييم المتبادل والمتابعة

بالنظر إلى التطورات الصحية الطارئة المتعلقة بجائحة كورونا على المستوى الدولي منذ بداية مارس 2020م، وما نتج عنها من قرارات اتخذتها الدول الأعضاء للحد من آثار هذا الجائحة كفرض حالة الحجر الصحي وإغلاق الحدود الوطنية وفرض العمل عن بعد عوض العمل المكتبي، فقد أثرت هذه الجائحة على مختلف المجموعات الإقليمية بما فيها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث متابعة التنفيذ الفعال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

من قبل الدول الأعضاء، وتطلب ذلك تظافر الجهود الدولية والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لا سيما مجموعة العمل المالي لإيجاد حلول بديلة لرفع تلك التحديات على الصعيد الدولي وضمان استمرار جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أثرت الجائحة على قدرة دول المجموعة والسكرتارية وفرق التقييم والمراجعة على القيام والاستمرار في متابعة إجراءات عمليات التقييم المتبادل لبعض الدول الأعضاء (دولة فلسطين على سبيل المثال) حسب ما نصت عليه ورقة الإجراءات والمواعيد المتفق عليها، ونظراً إلى تأثر الجدول الزمني لعمليات التقييم المتبادل التي تتم من خلال المجموعة أو بالتعاون مع مجموعة العمل المالي بهذه الأوضاع، قامت المجموعة بمراجعة الجدول الزمني لعمليات التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية وأجرت بعض التعديلات عليه ولاسيما تلك المتعلقة بتاريخ البدء بالزيارة الميدانية لدولة فلسطين ، كما قامت المجموعة بتأجيل تاريخ مناقشة تقرير التقييم المتبادل لجمهورية مصر العربية لستة اشهر فضلاً عن تأجيل كافة التقارير لمدة دورة اجتماع عام واحد، مع الاستمرار في إعادة النظر في الجدول الزمني مستقبلاً حسب ما تسمح ظروف دول المجموعة.

وفي نفس السياق، وحيث أن السكرتارية قامت بالتعاون مع خبراء من المجموعة لإعادة تقييم درجات الالتزام الفني لبعض التوصيات التي كانت موضوع طلبين تقدمت بهما كل من المملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية وفقاً للإجراءات بغرض مناقشتهما في أبريل 2020م، فقد واصلت السكرتارية العملية حيث أخذت مرئيات الشبكة الدولية وتم عكسها على مصفوفة وتقرير كلا الدولتين، ونظراً إلى الأسباب الواردة أعلاه وعلى الرغم من تأجيل الاجتماع العام للمجموعة، طبقت السكرتارية آلية استثنائية بالنسبة لمناقشة واعتماد تقارير المتابعة، حيث استمرت في عملية المتابعة وقامت بإعادة تعميم تقريري المملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية لاحقاً على الشبكة الدولية مرة أخرى لطلب أية تعليقات إضافية رغبةً منها في اعتماد التقريرين عن طريق التمرير وفقاً لقرار الاجتماع العام بهذا الخصوص، إلا أنها توصلت بتعليقات أخرى تتعلق بتغيير درجات التقييم بكلا التقريرين مما لم يمكن من اعتماد التقريرين بالتمرير ودفع بالسكرتارية، تنفيذاً لقرار الاجتماع العام المشار إليه، الى الانتظار وإرجاء النظر في التقريرين إلى غاية الاجتماع العام الحادي والثلاثون نوفمبر 2020م، حيث تمت مناقشة التقريرين واعتمادهما ونشرهما عل موقع المجموعة.

أما بخصوص تقارير التحديث كل عامين في إطار الجولة الأولى لكل من الجمهورية اليمنية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية السودان، وجمهورية العراق، والجمهورية العربية السورية، والتي كان من المقرر مناقشتها في أبريل 2020م، وقد قرر الاجتماع العام بالتمرير كذلك تأجيل عرضها الى غاية الاجتماع العام الحادي والثلاثون.

وفيما يتعلق بتقارير المتابعة في إطار الجولة الثانية، ولذات الأسباب السالفة الذكر قامت المجموعة بتأجيل عرضها على الاجتماع العام لمدة دورة اجتماع عام واحد وتعديل الجدول الزمني لعملية المتابعة في الجولة الثانية تبعاً لذلك. بالإضافة الى ذلك قامت المجموعة بتأجيل مناقشة طلب - الجمهورية التونسية الخروج من المتابعة المعززة إلى المتابعة العادية في إطار الجولة الثانية إلى الاجتماع الحادي والثلاثون. وقد قامت المجموعة بمناقشة كل تلك التقارير خلال الاجتماع العام الذي عقد عن بعد في نوفمبر 2020م.

وفيما يلي ملخص لأهم الإجراءات المتخذة في شأن عمليات التقييم المتبادل بما يتوافق مع ظروف جائحة كورونا:

I. تقرير دولة الإمارات العربية المتحدة: حيث إن تأجيل الاجتماع العام لأبريل 2020م لم يسمح بمناقشة تقرير التقييم المتبادل من قبل الدول الأعضاء، وتم الاكتفاء باعتماده عن طريق التمرير خاصة وأنَ التقرير سبق وأن ناقشته واعتمدته مجموعة العمل المالي في اجتماعها المنعقد بباريس في فبراير 2020م قبيل انتشار فايروس كورونا، وبعد ذلك تم التنسيق مع سكرتارية مجموعة العمل المالي قصد اعتماد تقرير التقييم المتبادل من كلا المجموعتين ونشره على موقعهما بتاريخ 30 أبريل 2020م.

II. عملية التقييم المتبادل لجمهورية مصر العربية: شرع فريق التقييم بتاريخ 2020/03/01م بتنفيذ برنامج الزيارة الميدانية، إلا أنه لم يتمكن من إنهائها حيث اضطر أعضاء الفريق الى مغادرة القاهرة بتاريخ 09 مارس 2020م بالتنسيق مع السلطات على أن يتم تنظيم الجزء الثاني من الزيارة الميدانية عندما تسمح الظروف بذلك. وبالفعل، وافقت المجموعة، عن طريق التمرير، على عقد الجزء الثاني من الزيارة عن بعد بحضور موظفين اثنين من السكرتارية في القاهرة. وامتدت الزيارة عن بعد من 16 سبتمبر الى 07 أكتوبر 2020م. وقام فريق التقييم بإعداد المسودة الأولى من التقرير وفقاً للإجراءات، حيث استمرت عملية التقييم وفقاً للإجراءات.

III. دولة فلسطين: اضطرت المجموعة الى تأجيل تاريخ الزيارة الميدانية، ومع ذلك فقد واصل فريق التقييم أعماله المكتبية لا سيما تحليل ملحق الالتزام الفني وكذلك إعداد ورقة تحديد مجالات التقييم. وقد قدمت دولة فلسطين طلباً آخر لغرض تأجيل عملية التقييم وموعد تقديم المعلومات بشأن الفعالية، حيث قامت سكرتارية المجموعة بالتنسيق مع الرئاسة واللجنة الاستشارية، بعرض الطلب ومبرراته على الدول الأعضاء، وتم الحصول، عن طريق التمرير، على الموافقة على الطلب.

عملية التقييم المتبادل وعملية متابعة الدول الأعضاء بالمجموعة

بناء على إجراءات المجموعة ووفقاً للمعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي في العام 2012م وتعديلاتها والمنهجية الصادرة في العام 2013م وتعديلاتها، تقوم المجموعة بإجراء عملية التقييم المتبادل لتقييم نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح لدى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتزامها الفني بالتوصيات الأربعين وفعالية نظمها. وقد شهدت سنة 2020م اعتماد تقرير دولة الإمارات العربية المتحدة، ومواصلة عملية تقييم جمهورية مصر العربية، والبدء في عملية تقييم دولة فلسطين كما هو مشار إليه أعلاه.

وفيما يتعلق بعملية المتابعة (العادية أو المعززة)، تقوم المجموعة بمتابعة التقدم المحرز من قبل الدول الأعضاء من أجل التأكد من استمرار تطوير نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها، وتحفيزها وحثها على معالجة أوجه القصور المشار إليها في تقارير التقييم المتبادل واتخاذ الخطوات اللازمة ضمن مواعيد زمنية معقولة فيما خص الإجراءات ذات الأولوية والإجراءات الموصى بها التي تم تحديدها في تقرير التقييم المتبادل. وفي إطار عملية متابعة التقييم في الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل، وبعد مرور خمس سنوات من اعتماد تقرير التقييم المتبادل للدولة محل التقييم، يتم عقد زيارة ميدانية قصيرة للدولة المعنية لتقييم الجهود المزولة على مستوى الفعالية.

وخلال العام - 2020م اعتمد الاجتماع العام - خمسة تقارير متابعة في إطار الجولة الأولى (تقارير للتحديث كل عامين تشمل الجمهورية اليمنية، جمهورية السودان، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق)، وتقريري متابعة معززة (مع طلب إعادة تقييم درجات الالتزام الفني) في الجولة الثانية - للجمهورية الإسلامية الموريتانية والمملكة المغربية، وتقرير واحد يتضمن خروج الجمهورية التونسية من عملية المتابعة المعززة إلى عملية المتابعة العادية. وأوضحت تلك التقارير مدى التقدم الذي حققته هذه الدول في مجال تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء الملاحظات الواردة في تقارير التقييم والمتابعة الخاصة بكل منها.

وبشكل عام يمكن القول إن هناك مجهودات وتطورات كبيرة حدثت على مستوى الدول الأعضاء حيث شهدت تلك الفترة إصدار العديد من القوانين والأنظمة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سواءً لتحسين تجريم غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو لفرض متطلبات جديدة على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة كمتطلبات العناية الواجبة تجاه العملاء، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي، وتفعيل الإجراءات الموصى بها في شق الفعالية، بالإضافة إلى رفع مستوى كفاءة وفعالية مختلف الجهات بما فيها الجهات الرقابية وسلطات إنفاذ القانون، وذلك من خلال تدريب العناصر البشرية لتلك الجهات عبر البرامج التي تقدمها المجموعة أو برامج أخرى متخصصة. كما شهد هذا العام أيضاً إصدار العديد من الإرشادات والتوجهات للجهات الخاضعة للإبلاغ عن العمليات المشبوهة وعدد من المتطلبات لتعزيز أنظمة الجهات الخاضعة المتعلقة بإدارة المخاطر والكشف والتحقق من المعلومات والبيانات المقدمة من العملاء ومتابعة ورصد العمليات غير الاعتيادية والعمليات المشبوهة.

عملية المتابعة في أرقام من العام 2009م وحتى العام 2020م

البرنامج الزمني لعمليات التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية

بدأت المجموعة تنفيذ برنامج تقييم الدول الأعضاء للجولة الثانية بهدف التأكد من مدى فاعلية النظم المطبقة، ومدى اتساقها مع المعايير الدولية في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، وذلك وفقاً لمنهجية التقييم الجديدة الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فبراير 2013م) والتعديلات اللاحقة عليها. واعتمد الاجتماع العام الثاني والعشرون الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية من عمليات التقييم المتبادل، حيث سيتم تقييم

دولتين إلى ثلاث في كل عام، يتم فيها فحص جميع القوانين والضوابط السارية في الدول الأعضاء الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح وفعالية تطبيقها. وتقوم المجموعة بشكل مستمر بمتابعة التقدم المحرز في تحسين نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الدول الأعضاء، وتقوم الدول بعد خضوعها لعملية التقييم بتقديم تقارير المتابعة خلال فترات زمنية محددة بحسب ما تنص عليه إجراءات التقييم والمتابعة المعتمدة من قبل الاجتماع العام للمجموعة.

وخلال هذه الجولة، اعتمدت المجموعة، الى نهاية سنة 2020م، جدول تقييم الدول الأعضاء على الشكل التالي:

الدولة	الجهة المقيمة	تاريخ الزيارات الميدانية لعمليات التقييم المتبادل في الجولة الثانية (1)	مناقشات الاجتماع العام لتقارير التقييم المتبادل في الجولة الثانية
الجمهورية التونسية	البنك الدولي	فبراير 2015م	أبريل 2016م
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	المجموعة	19-30 ديسمبر 2016م	أبريل/مايو 2018م
دولة ليبيا (2)	-	النصف الأول 2017م (2)	نوفمبر 2017م
مملكة البحرين	المجموعة ومجموعة العمل المالي	7-22 نوفمبر 2017م	يونيو 2018م
المملكة العربية السعودية	المجموعة ومجموعة العمل المالي	8-23 نوفمبر 2017م	يونيو 2018م
الجمهورية العربية السورية (2)	المجموعة	فبراير/مارس 2018م	نوفمبر 2018م
المملكة المغربية	المجموعة	5-20 مارس 2018م	أبريل 2019م
الجمهورية اليمنية (2)	المجموعة	أغسطس/سبتمبر 2018م	مايو 2019م
المملكة الأردنية الهاشمية	المجموعة	8-23 يوليو 2018م	نوفمبر 2019م
الإمارات العربية المتحدة	المجموعة ومجموعة العمل المالي	1-17 يوليو 2019م	فبراير 2020م
دولة قطر	المجموعة ومجموعة العمل المالي	يونيو-يوليو 2021	فبراير 2022
جمهورية مصر العربية	المجموعة	الجزء الأول: 1-9 مارس 2020م الجزء الثاني (عن بعد): 16 سبتمبر- 7 أكتوبر 2020م	مايو 2021م
دولة فلسطين	المجموعة	10- 15 أغسطس 2021م	أبريل/مايو 2022م
سلطنة عُمان	المجموعة ومجموعة العمل المالي	25 أكتوبر- 9 نوفمبر 2021م	يونيو 2022م
الجمهورية اللبنانية	المجموعة	يوليو/ أغسطس 2022م	أبريل 2023م
دولة الكويت	المجموعة ومجموعة العمل المالي	6 - 22 مارس 2022م	أكتوبر 2022م
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المجموعة	يوليو/أغسطس 2022م	أبريل / مايو 2023
جمهورية السودان	المجموعة	يناير/فبراير 2023	نوفمبر 2023م
جمهورية العراق	المجموعة	يوليو/أغسطس 2023	أبريل/مايو 2024م

الدولة	الجهة المقيمة	تاريخ الزيارات الميدانية لعمليات التقييم المتبادل في الجولة الثانية (1)	مناقشات الاجتماع العام لتقارير التقييم المتبادل في الجولة الثانية
جمهورية جيبوتي	المجموعة	يناير / فبراير 2024م	نوفمبر 2024م
جمهورية الصومال الفيدرالية	المجموعة	يوليو / أغسطس 2024م	أبريل/مايو 2025م

(1) يتم تحديد تاريخ تسليم الاستبيان الفني بالتنسيق بين سكرتارية المجموعة والدولة محل التقييم، أو بين مجموعة العمل المالي وسكرتارية المجموعة والدولة محل التقييم.

(2) تم الاتفاق على تأجيل إجراء عملية التقييم المتبادل لدولة ليبيا والجمهورية اليمنية والجمهورية العربية السورية في انتظار تحسن الظروف الأمنية فيها.

متابعة برامج الالتزام الضريبي الطوعي للمجموعة

يقصد ببرنامج الالتزام الضريبي الطوعي أي برنامج يوضع لتسهيل تصحيح الوضع القانوني لدافعي الضرائب تجاه الأصول أو الأموال التي لم يفصح عنها سابقاً أو تم الإفصاح عنها بشكل ناقص، وخصوصاً تلك التي تتضمن إعادة للأصول، وتعد البرامج التي تصاحبه بشكل كامل أو جزئي عفو ضريبي، مع حصانة ضد الملاحقة القضائية. وفي هذا الصدد وافق الاجتماع العام الحادي والعشرون في أبريل 2015م على الإجراءات المعدلة لمتابعة برامج الالتزام الضريبي الطوعي لدى الدول الأعضاء في المجموعة، واستمع الاجتماع العام الحادي والثلاثين 17-19 نوفمبر 2020م، إلى عرض موجز حول برنامج الالتزام الضريبي الطوعي مقدمين من قبل المملكة المغربية والجمهورية التونسية حول برنامج الالتزام الضريبي الطوعي، وأهم النقاط التي تضمنها البرنامج، والآثار المترتبة على خضوع الشخص لبرنامج الالتزام الضريبي الطوعي، ومدى الالتزام بالمبادئ الرئيسية الأربعة لمجموعة العمل المالي، وقرر الاجتماع العام اعتماد تقارير التحديث المقدمة في هذا الخصوص.

آخر التحديثات المتعلقة بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و انتشار التسلح ومنهجية تقييم الالتزام الفني بتوصيات مجموعة العمل المالي وفعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

اتخذ الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لشهر أكتوبر 2020م قرارات في شأن تحديث المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح - ومنهجية تقييم الالتزام الفني بتوصيات مجموعة العمل المالي وفعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ عملت المجموعة على عكس كافة التحديثات على توصيات مجموعة العمل المالي ومنهجيتها باللغة العربية فور حدوث التغيير وتعميمها على الدول الأعضاء لاعتمادها ورفعها على بوابة المستندات بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني الخاص بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

بالنسبة لمنهجية تقييم الالتزام الفني بتوصيات مجموعة العمل المالي وفعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فإن آخر تحديث صدر في نوفمبر 2020م، وهو يتعلق بالتوصية 17، حيث تم إضافة هامش لتوضيح أن التوصية 17 لا تنطبق على الاستعانة بمصادر خارجية أو علاقات الوكالات، على النحو المبين في المذكرة التفسيرية للتوصية 17.

أما بخصوص آخر التحديثات لتوصيات مجموعة العمل المالي فقد تمت في أكتوبر 2020م، وتضمنت الآتي:

I. مراجعة التوصية 1 والمذكرة التفسيرية للتوصية 1 لجهة والتي طالبت الدول والمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة من تحديد وتقييم مخاطر الخرق المحتمل أو عدم التطبيق أو التهرب من الالتزام بتطبيق العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح، على النحو الوارد في التوصية 7، واتخاذ إجراءات للتخفيف من هذه المخاطر.

II. مراجعة التوصية 2 وإضافة مذكرة تفسيرية جديدة لها، وتعديل ثانوي طفيف في التوصية 2 لإدراج هامش إلى مكافحة تمويل انتشار التسلح في سياق التعاون والتنسيق الوطنيين. بالإضافة إلى إدراج مذكرة تفسيرية جديدة تحدد الإطار المشترك بين الجهات لتعزيز التعاون المحلي والتنسيق وتبادل المعلومات.

تدريب وتأهيل الدول والمقيمين في إطار عمليات التقييم المتبادل وعمليات المتابعة

في ظل الظروف الاستثنائية لجائحة كورونا، عقدت مجموعة العمل المالي ورشة عمل لتدريب وتأهيل المقيمين لعمليات التقييم المتبادل وعمليات المتابعة افتراضياً بالاشتراك والتنسيق مع المجموعات الإقليمية المنشأة على غرار مجموعة العمل المالي (FSRBs) بما فيها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك خلال الفترة 14-18 ديسمبر 2020م، وتهدف الورشة إلى تدريب وتأهيل عدد من الخبراء في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز معرفتهم بعملية التقييم المتبادل وكيفية إجرائها، وذلك باستخدام منهجية تقييم الالتزام الفني بتوصيات مجموعة العمل المالي وفعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بمجموعة العمل المالي، وتوفير عدد من المقيمين المؤهلين من الخبراء الماليين والقانونيين وخبراء إنفاذ القانون، للمشاركة في عمليات التقييم المتبادل وعمليات المتابعة مع طلب إعادة التقييم.

واستعرضت الورشة الافتراضية في هذا الإطار العديد من الموضوعات الهامة ذات الصلة بإجراء عملية التقييم، ومناقشة أهم النتائج التي تم التوصل إليها، حيث استفاد المشاركون بدرجة كبيرة من المعلومات القيمة التي قدمها خبراء مجموعة العمل المالي، والتعرف على متطلبات منهجية التقييم وكيفية تقييم الالتزام الفني وفعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال التحقق من مدى استيفاء المعايير الدولية وتحقيق النتائج المباشرة المحددة في المنهجية. كما أدرك المشاركون أهمية التعرف على سياق عمل الدولة محل التقييم ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها وكيفية أخذها بعين الاعتبار في إطار عملية التقييم المتبادل. وقد شارك في هذه الورشة 7 خبراء من سبع دول من أعضاء المجموعة بالإضافة الى خبيرة من سكرتارية المجموعة.

وعلى صعيد متصل، وفي إطار تدريب وتأهيل الدول الخاضعة لعمليات التقييم المتبادل وعمليات المتابعة، نظمت سكرتارية المجموعة ورشة عمل حول إعداد الدولة لعملية التقييم المتبادل، 14 يناير 2020م، بيروت، الجمهورية اللبنانية، شملت التعرف على متطلبات منهجية التقييم وكيفية تقييم الالتزام الفني وفعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكيفية استيفاء المعايير الدولية وتحقيق النتائج المباشرة المحددة في المنهجية، والإعداد للزيارة الميدانية لفريق التقييم وما تتطلبه من تجهيز الوثائق والمستندات الداعمة للفعالية والمؤيدة لدرجات الالتزام الفني.

ثانياً: في مجالات المساعدات الفنية والتطبيقات:

❖ **التطبيقات:**

مشروع التطبيقات حول غسل الأموال الناتج عن جريمتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

اعتمد الاجتماع العام الثلاثين الذي عقد بمدينة القاهرة، جمهورية مصر العربية، خلال الفترة من 26 إلى 28 نوفمبر 2019م، تنفيذ مشروع تطبيقات جديد حول "غسل الأموال عبر جريمتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين"، بداية من مطلع العام 2020م، وكانت دولة ليبيا قد اقترحت تنفيذ دراسة مشروع تطبيقات جديد حول "غسل الأموال عبر الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين"، وتوفير أساس لتعريف الدول الأعضاء بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالآثار الناشئة من هذه الجرائم وانعكاسها على السياسات المتبعة لمكافحة هذه الظاهرة، والتي يمكن أن تساعد في النهاية في الجهود المبذولة لمنعها وكشفها وإعاقتها.

ويتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في دراسة مختلف الجوانب المرتبطة بموضوع غسل عائدات الأموال المتأتية من جريمتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وتعزيز جهود الدول الأعضاء بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكافحتها والتصدي لها بفعالية، حيث من المأمول أن يساهم هذا التقرير في: (أ) مساعدة الدول في فهم الطرق والأساليب المتبعة في غسل العائدات المتحصلة من جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل أفضل، و(ب) تحسين قدرات الدول الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنع والكشف والحد من خطورة هذه الجرائم لديها، (ج) تحسين نظم مكافحة غسل الأموال لدى الدول الأعضاء في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتطوعت الجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية لقيادة فريق عمل المشروع، أعضاء الفريق من الدول الأعضاء التالية: المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية السودان، ودولة ليبيا، والمملكة المغربية، بجانب مهام التنسيق والسكرتارية التي تتولاها سكرتارية المجموعة. الجدير بالذكر أن مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة يشارك بفعالية في دعم تنفيذ المشروع والمشاركة في تنفيذه ودعمه بالمراجع والإحصائيات والمؤشرات المتوفرة في قاعدة بيانات المكتب.

ويتوقع أن يقوم فريق العمل بإنتاج تقرير يستعرض فيه طرق واتجاهات غسل عائدات الأموال المتأتية من الاتجار بالبشر وتهريب البشر بناء على الدراسات والاستبيانات التي ساهمت الدول الأعضاء، كما سيقوم التقرير أيضا بتقييم حجم وطبيعة الجرائم المتعلقة بالاتجار بالبشر وتهريب البشر ومدى علاقتها بغسل الأموال من خلال تقديم مقاربة فنية تقوم على دراسة ظاهرة تسفير الأشخاص إلى مناطق التوتر في أنحاء العالم.

سيتناول التقرير عدد من المؤشرات ودلائل الاشتباه لمساعدة الوحدات المالية في تحديد عائدات الأموال المتعلقة بجرائم الاتجار بالبشر وتهريب البشر، إضافة إلى دعم جهود كافة الأطراف المعنية بالمكافحة (أي الجهات التنظيمية وسلطات

إنفاذ القانون وأية سلطات تشغيلية معنية أخرى) من اجل الحد من هذه الظاهرة ووضع الآيات الكفيلة بمكافحتها والحد منها.

الجدير بالذكر أن مجموعة العمل المالي أبدت اهتمامها بهذا المشروع منذ إطلاقه، حيث قامت بتعميم استبيان طلب المعلومات على الدول الأعضاء فيها للمشاركة في المشروع وتقديم حالات عملية، وفي هذا الصدد ناشدت مجموعة العمل المالي فريق العمل بتمديد المهلة الممنوحة للرد على الاستبيان، نظراً لرغبة بعض الدول- التي تأثرت بجائحة كورونا- في تعبئة الاستبيان الخاص بالمشروع، حيث أن الظروف الحالية التي تمر بها دول العالم قد أعاقت العديد من الدول بما في ذلك دول مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الحصول على المعلومات المطلوبة من الجهات المعنية في الوقت المناسب في ظل الحجر الصحي، وقد تمت الموافقة على بتأجيل استلام الرود لكل المجموعات حتى بداية يوليو 2020م، ونتيجة لذلك تأخرت بعض مراحل المشروع المرتبطة بمرحلة جمع المعلومات والبيانات والبدء في تحليلها إلى يوليو 2020م بدلاً عن مارس 2020م، حيث وافق الاجتماع العام الحادي والثلاثين للمجموعة على تمديد فترة تنفيذ المشروع إلى أبريل 2021م عوضاً عن نوفمبر 2020م، موعد تقديم المسودة الأخيرة لتقرير المشروع.

دراسة حول جائحة كورونا (COVID-19) و أثرها على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قامت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدراسة مخصصة حول موضوع جائحة كورونا وتأثيرها على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال فترة جائحة كورونا، وقد تم نشر التقرير على موقع المجموعة في أكتوبر 2020م (دراسة حول: جائحة كورونا (COVID-19) وأثرها على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF Official Websites).

ويتناول التقرير خلفية تعريفية لفايروس كورونا المسبب لمرض COVID-19، وآخر الإحصاءات العالمية بإعداد المصابين وحجم الوفيات، والتعرف على أهم القطاعات الاقتصادية والمالية الأكثر تضرراً، وكذلك مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. خلال الجائحة، وأبرز الجهود والمبادرات الصادرة عن الجهات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مثل، مجموعة العمل المالي والهيئات الإقليمية المنشأة على غرارها، وفي نهاية التقرير تم استعراض أبرز التحديات التي تواجه نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة في ظل جائحة كورونا وتقديم بعض التوصيات التي يمكن للدول الأعضاء الاستفادة منها.

ويهدف هذا التقرير بشكل أساسي إلى تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن المسائل المتعلقة بجائحة كورونا (COVID-19)، من خلال تقديم أفضل الممارسات وتسليط الضوء على هذه مخاطر الجائحة، وارتباطها بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع توضيح الآثار الناجمة عنها وكيفية التصدي لها وعرض لعدد من الحالات العملية التي واجهت دول المنطقة خلال فترة الدراسة، وأهم مؤشرات الاشتباه التي يمكن أن تساعد في التعرف على جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب واكتشافها، إلى جانب الوقوف على أبرز التحديات التي تعيق هذه الجهود.

ولأغراض إعداد هذا التقرير تم تصميم استبيان خاص لطلب المعلومات والحالات العملية وتوزيعه على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، للتعرف على آثار جائحة كورونا (COVID-19) على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة وأهم الطرق والأساليب المتبعة في ارتكاب الجرائم ذات الصلة. بناءً عليه، وردت عشرة ردود من الدول الأعضاء التالية: المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، دولة قطر، المملكة المغربية والجمهورية اليمنية.. وبلغ عدد الحالات العملية التي تضمنتها هذه الردود 8 حالات عملية تنوعت في مختلف المجالات كما سيرد تفصيلها في متن التقرير.

تطرقت نتائج الدراسة لعدد من الجرائم ذات الصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بجائحة كورونا (COVID-19)، وقد تم التركيز على هذه الجرائم من خلال التحري والبحث في عدد من المؤشرات العالمية والبحوث والدراسات الصادرة في الموضوع، والتي رسمت معالم وملامح مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بفايروس كورونا (COVID-19)، وزيادة الجرائم المتعلقة بـ مثل COVID-19، أبرزها جرائم الاحتيال، والجرائم الإلكترونية، وسوء استغلال الأموال الحكومية والمساعدات المالية الدولية أو سوء توجيهها في قنوات غير وجهتها المقصودة، وجرائم الفساد.

وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ووفقاً لمعطيات الدراسة والأمثلة التي سلفت لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال أوقات جائحة كورونا (COVID-19)، تم رصد عدد من الجرائم من ضمنها الجرائم ذات الصلة بالتقنية، حيث أفادت 30% من الدول الأعضاء في التي قامت بالرد على الاستبيان بوجود أشكال متفرقة من الجرائم الإلكترونية التي تم رصدها خلال فترة الجائحة، تم فيها استخدام أنماط تتعلق بالعملات الافتراضية، ووسائل التواصل الاجتماعي مثل نشر شائعات حول الأدوية التي تعالج فيروس كورونا، وممارسات تتعلق بالاحتيال والنصب الإلكتروني.

ويوضح الشكل البياني التالي يوضح مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة بجائحة كورونا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الجائحة:

مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بجائحة كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أغسطس 2020م

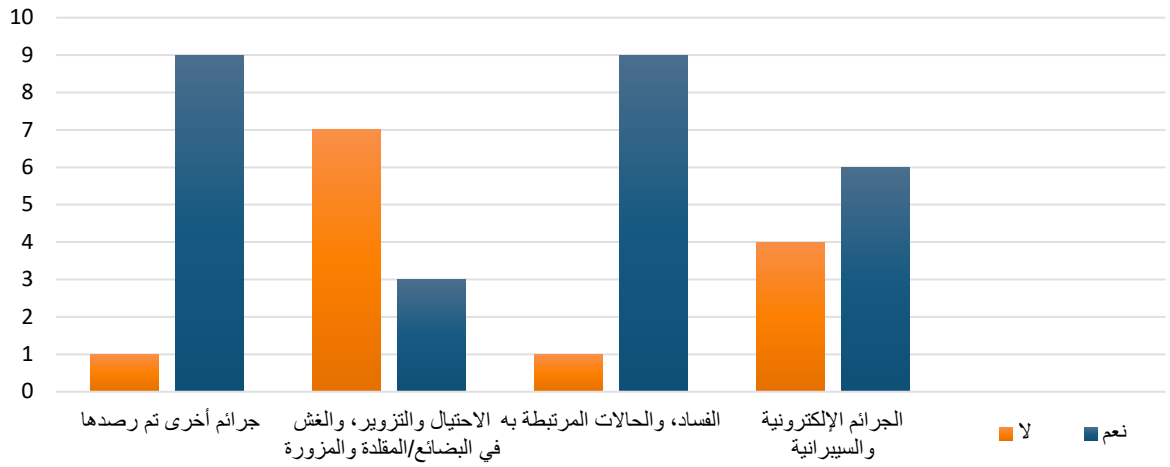

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النقاط الهامة، حيث اتضح ومن خلال تحليل الحالات الواردة عدم ارتباط أي منها بمجال تمويل الإرهاب، مما يعني أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمتاز بانخفاض مخاطر تمويل الإرهاب ذات الصلة بجائحة كورونا (COVID-19)، كما اتضح أن مخاطر غسل الأموال الناشئة ليست بعيدة عما هو شائع عالميا، ويمكن العمل على احتوائها والاحتراز من عدم حدوثها مستقبلاً، كما وضح أن هناك تحديات تشريعية ترتبط باستخدام التقنية في ارتكاب الجرائم المالية، والافتقار للآليات الرقابية الفعالة اللازمة لتطبيق التشريعات القائمة وبصفة خاصة في مجال جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والجرائم المرتبطة بها كالاحتيال والتزوير مثلا، والتي تحتل النصيب الأكبر في قائمة الجرائم المرتكبة إلكترونياً، وتتداخل فيها بنسبة كبيرة وسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يكشف أن هناك فجوة رقمية وقصور في جانب الاهتمام بالتقنية وتطبيقها بصورة فعالة، تظهر فروقاتها بشكل جلي بين المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، مما أثر على الاستفادة من منصات الخدمات الإلكترونية.

وقدمت الدراسة عدد من التوصيات القيمة، دعت فيها يجب ألا يكون الهدف أمام جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال فترة الجائحة هو استعادة مستوى الامتثال قبل جائحة COVID-19 فقط، ولكن أيضًا بناء الأسس لتعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة مستمرة ومستدامة تستجيب لمثل هذه الأوقات والأزمات. كذلك تعتبر أوقات الجائحة فرصة للتحسين والتغيير ولفت النظر إلى أبعاد أخرى وتحديداً التقنيات المالية الرقمية، لا سيما في وقت يمكن أن تساعد فيه الخدمات المالية الرقمية في الحد من انتشار الفايروس عن طريق التوسع في الشمول المالي بتمكين التكنولوجيا المالية وحماية النظام المالي، ومعالجة نقاط الضعف في النظم المالية والاقتصادية مع إبقاء المخاطر تحت السيطرة.

ومن ضمن التوصيات الأخرى التي شملتها الدراسة، تفعيل قنوات التعاون الدولي والاستجابة الدقيقة لطلبات المعلومات في الوقت المناسب باستخدام الأدوات المتاحة لتقديم التعاون الدولي مع إعطاء الأولوية للطلبات العاجلة، نشر وتبادل الطرق والأساليب الناشئة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالجائحة وتبادلها بين الجهات الدولية والإقليمية، التشديد على رقابة الأنشطة التي قد تكون مصدر للخطر أكثر من غيرها في أوقات الأزمات مثل الجمعيات غير الهادفة للربح. لكن يجب عدم التضييق على عملها ومراعاة تطبيق المنهج القائم على المخاطر وبخاصة في إجراءات العناية الواجبة، وغيرها من التوصيات.

كما قدمت عدد من الأمثلة التوضيحية للتعامل مع بعض المسائل ذات الصلة بتطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال فترة الجائحة.

❖ المساعدات الفنية:

الخطة التدريبية بالمجموعة للأعوام 2020م – 2021م

واجهت الخطة التدريبية للمجموعة 2020م – 2021م، تحديات جمة في تنفيذ البرامج المدرجة فيها بسبب ظروف جائحة كورونا (COVID-19)، والتي أثرت على الوضع الصحي العالمي ككل، وألقت بظلالها على سير الخطة وأدت إلى تأخير تنفيذها، وتسعى المجموعة جاهدة في التواصل باستمرار مع الجهات المانحة (على رأسها مجموعة العمل المالي)، والجهات الأخرى من جانب، والدول والجهات المستضيفة من جانب آخر للتنسيق معها في إقامة فعاليات الخطة متى ما سنحت

الفرصة، وجدولة تواريخ جديدة مع إمكانية النظر في تنفيذ بعض هذه البرامج افتراضياً، مع وضع أولويات لبعض البرامج الهامة مثل التدريب الخاص بالمعايير الدولية، وتدريب المقيمين، لأهميتها البالغة في خطة عمل المجموعة وتأثر البرامج الأخرى بانعقادها.

في هذا الإطار، قدمت عدد من الدول الأعضاء (جمهورية مصر العربية، دولة فلسطين، دولة قطر، المملكة العربية السعودية -)، خلال اجتماع فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات الأخير في نوفمبر 2020م، مداخلات هامة تتفق مع إعطاء الأولوية للبرامج التدريبية المرتبطة بالمعايير الدولية لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وموضوع تدريب المقيمين وإعطائهما الأولوية في التنفيذ. كذلك دعت هذه الدول للنظر في إمكانية تنفيذ بعض البرامج المدرجة في الخطة عن بُعد -إن أمكن ذلك، وطرحت بعض المقترحات مثل برنامج تدريب المنظمات غير الهادفة للربح مثلاً، والمهن والأعمال غير المالية المحددة، حيث تحتاج هذه القطاعات لعناية أكبر وفقاً لمتطلبات الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل وأهمية هذه الموضوعات بالنسبة للدول الأعضاء، كما أشار عدد من أعضاء الفريق إلى أهمية إعداد قائمة بالموضوعات التدريبية التي يمكن عقدها افتراضياً (عن بعد) خلال العام 2021م.

ومن جهة أخرى، قدمت مجموعة العمل المالي خلال الاجتماع المذكور مداخلة أوضحت فيها أنها بصدد المناقشة داخلياً بشكل استراتيجي وبالتنسيق مع المجموعات الإقليمية النظيرة للأخذ في الاعتبار الظروف الصحية القائمة وعدم تمكنها (مجموعة العمل المالي) من تنفيذ أية برامج فعلياً على أرض الواقع في الفترة السابقة، وأنه لا يوجد تصور واضح حتى اللحظة في إقامة فعاليات تدريبية على أرض الواقع لديها أو لدى الجهات الإقليمية النظيرة التي تتشاور معها في هذا الشأن. وقد أفادت المجموعة أنها قبل أسبوعين تقريبا نفذت برنامجا تدريبيا خاصا بتأهيل وتدريب المقيمين افتراضيا _ عن بُعد، وأنها تخطط لتنفيذه مرة أخرى بين ديسمبر 2020م ويناير 2021م، كما ستعمل مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للنظر في إقامة هذا البرنامج فعلياً أو افتراضياً.

مصفوفة المساعدات الفنية للمجموعة

تم إعداد هذه المصفوفة بهدف استقصاء وطلب معلومات من الدول الأعضاء بالمجموعة حول موقفها من المساعدات الفنية والتدريب، وذلك بما يشمل التعاون القائم مع الجهات المانحة، والمجالات التي تتطلع تلك الدول للحصول على مساعدات فنية حولها. وبصورة عامة تهدف هذه الورقة إلى تكوين صورة واضحة بشأن المتطلبات الواردة أعلاه، والسعي لتمكين الدول الأعضاء في المجموعة من الحصول على احتياجاتها من المساعدات الفنية والسعي في توفيرها بالتنسيق مع الجهات المانحة. الجدير بالذكر أن هذه المصفوفة اعتمد من قبل الاجتماع العام الحادي والثلاثين، ومن ثم تم إرسالها للدول الأعضاء للرد عليها والسعي لتوفير الاحتياجات المطلوبة فيها. كذلك سيتم الاستفادة من هذه المصفوفة مستقبلاً في صياغة الخطط التدريبية القادمة، مع مراعاة موقف الدول من عملية التقييم المتبادل (دول تم تقييمها، دول خاضعة للتقييم حالياً، دول ستخضع للتقييم مستقبلاً).

الجدير بالذكر، أن هذه المصفوفة وجدت استحسان خلال اجتماع التطبيقات الثلاثين في نوفمبر 2020م، وقدمت مجموعة العمل المالي مداخلة في هذا الصدد، تثمن فيها هذه المبادرة التي تعتبرها طريقا واضحا ونهجا يجب أن يحتذى به في موضوع هام ألا وهو موضوع المساعدات الفنية، وهذه الطريقة مهمة في تحديد الاحتياجات بصورة واضحة وأنها تتطلع لرؤية نتائجها.

الدورات والجلسات التي تم نظمتها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة من نوفمبر 2019م – نوفمبر 2020م

عكفت سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة من نوفمبر 2019م إلى نهاية أكتوبر 2020م، على عقد جلسات تعريفية عبر الإنترنت (Webinars) بمشاركة خبراء دوليين حول العديد من الموضوعات في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبصفة خاصة التي ترتبط بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة بجائحة كورونا (كوفيد-19)، وذلك إثر التوقف شبه التام لأنشطة التدريب التفاعلي حسب الخطة التدريبية للمجموعة.

وتهدف هذه الجلسات التعريفية الى التعريف بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهم الطرق والاتجاهات والأساليب الشائعة خلال فترة الجائحة، حيث تم تناول عدد من الموضوعات الهامة، والتي لاقت تفاعلاً كبيراً من قبل المشاركين من الدول الأعضاء، وستستمر المجموعة في عقد الجلسات التعريفية مستقبلاً، بعد التواصل مع الدول الأعضاء لأخذ مرئياتهم حول الموضوعات التي يرغبون بمناقشتها، والسعي في تنفيذها بالاشتراك مع الجهات المناسبة خلال العام القادم ٢٠٢١م، والتركيز على التعاون مع القطاع الخاص، وقطاع الجمعيات غير الهادفة للربح، وتنويع فئات المشاركين لضمان الاستفادة القصوى من هذه الجلسات. فيما يلي أدناه جدول بالجلسات التعريفية خلال الفترة المذكورة:

جدول بالجلسات التعريفية التي قامت بها المجموعة، نوفمبر 2019م – نوفمبر 2020م

الموضوع	عدد الحضور	التاريخ
غسل الأموال القائم على التجارة، الأساسيات والمخاطر ومؤشرات الاشتباه.	83	**12 مايو 2020م**
غسل الأموال القائم على التجارة، مواضيع متقدمة حول غسل الأموال والاحتيال في زمن كورونا.	80	**21 مايو 2020م**
الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مجال التشفير، سلسلة الكتل وعملة البتكوين.	130	**17 يونيو 2020م**
الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مجال التشفير، مواضيع متقدمة.	90	**14 يوليو 2020م**
المرونة ومخاطر غسل الأموال والمرونة في زمن كورونا.	103	**26 أغسطس 2020م**
مكافحة انتشار التسلح.	120	**8 و9 سبتمبر 2020م**
استعمال المعلومات الاستخبارية المالية بالتعاون مع مجموعة إيجمونت	215	**نهاية شهر نوفمبر 2020م**
العملات الافتراضية بالتعاون مع المجموعات الإقليمية النظيرة في إفريقيا	174	**10 ديسمبر 2020م**

الجدير بالذكر، أن المجموعة قد قامت بعقد عدد من الدورات التدريبية في إطار التقييم المتبادل وإعداد الدول الأعضاء في المجموعة لعمليات التقييم المتبادل، وذلك كما ورد في البند أولاً من هذا القسم تحت الجزء الخاص بمجالات عمل المجموعة في إطار التقييم المتبادل (أنظر صفحة رقم 30).

القسم الرابع: تطوير السياسات وضمان الجودة

أنشئ قسم تطوير السياسات وضمان الجودة حديثاً في شهر يوليو من عام 2019م. ويمارس القسم مهامه تحت إشراف السكرتير التنفيذي للمجموعة، ويرأسه مسؤول تنفيذي يعمل حالياً مع مسؤول أول، كما يحظى بمساعدة مراجع خارجي. ويتولى القسم بشكل أساسي مراجعة تقارير التقييم المتبادل والمتابعة اللاحقة لها، للتأكد من مراعاتها لمعايير الجودة واتساقها مع التقارير المشابهة المنشورة. كما تُسند للقسم الملفات المتعلقة بتطوير سياسات المجموعة في الجانبين التشغيلي والاستراتيجي يتحقق فيها من جودة واتساق إجراءات وأنشطة ومستندات المجموعة في هذا الشأن، وبشكل خاص تلك المتصلة بعمليات التقييم المتبادل والمتابعة. ويشارك القسم في المشاريع المناطة بفريق تطوير السياسات (التابع لمجموعة العمل المالي) بمساعدة فريق من خبراء المجموعة، وذلك عبر دراسة أوراق المواضيع والتعليق وإبداء المرئيات بشأنها، أو من خلال المشاركة في المشاريع كخبراء مشاركين في صياغة تقارير المشروعات. هذا، ويتابع القسم عمليات مراجعة التعاون الدولي لدول المجموعة، وتقديم المساعدة الممكنة بشأن تقديم تقارير التقدم المحرز، والاجتماعات المباشرة وغيرهما من مراحل مراجعة التعاون الدولي.

وتتمثل أهم نشاطات القسم خلال العام 2020م، في متابعة تنفيذ خطة عمل تحسين فعالية المجموعة، ومراجعة جودة واتساق تقارير المتابعة المرتبطة بطلب إعادة تقييم بعض التوصيات لكل من - المملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية، ومتابعة مسودات تقرير التقييم المتبادل لجمهورية مصر العربية والتعليق على المسائل ذات الصلة بالجودة والاتساق، والعمل على مساعدة دول المجموعة خلال اجتماعات المجموعة المشتركة لأفريقيا والشرق الأوسط (فريق عمل منشأ تحت مظلة فريق مراجعة التعاون الدولي التابع لمجموعة العمل المالي) والتي تشمل حالياً كلٌ من اليمن، وسوريا، والمغرب. بالإضافة إلى ذلك يعمل القسم على تحسين منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح من خلال تنفيذ بنود خطط العمل المعتمدة بالتعاون مع فريق من خبراء المجموعة.

من جانب آخر، يتابع القسم عن كثب المراجعة الاستراتيجية التي تجري من قبل مجموعة العمل المالي على إجراءات التقييم والمتابعة للجولة الخامسة من عمليات التقييم المتبادل، وعكسها على مسودة إجراءات التقييم المتبادل للمجموعة في إطار الدورة الثالثة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفي الوقت الحاضر، يولي القسم أولوية قصوى لخطة عمل مجموعة العمل المالي بخصوص متابعة فعالية وأداء المجموعة والتقدم المحرز فيها، وشارك في كافة مراحل خطة عمل تحسين فعالية المجموعة منذ البدء في إعدادها، واستمر في متابعة الخطة والتقارير والمناقشات ذات الصلة بها، والتنسيق والتعاون مع الأطراف ذات العلاقة (مجموعة الاتصال، فريق المتابعة، سكرتارية مجموعة العمل المالي)، ونوجز فيما يلي جهود القسم في تنفيذ بنود الخطة:

- صياغة نظام عمل خاص بقسم "تطوير السياسات وضمان الجودة".
- إعداد مصفوفة تفصيلية لتحديد المحطات الزمنية لكافة مراحل التقييم والمتابعة.
- تعديل النظام الداخلي واستحداث الشق المتعلق بمبادئ الحوكمة الداخلية.
- صياغة خطة استراتيجية متوسطة المدى للعام 2020م.
- المشاركة في تحسينات خطة عمل المجموعة لعام 2021م، والتأكد من توافقها واتساقها مع سابقتها للعام 2020م.

ويتطلع القسم في المدى القريب لتطوير وتفعيل آلية لمساعدة الدول الخاضعة للمراقبة النشطة من فريق مراجعة التعاون الدولي، وتكثيف نشاط المجموعة في المشاريع ذات الصلة بمجال تطوير السياسات وذلك بالتعاون مع خبراء من المجموعة، خصوصاً تلك المرتبطة بدول المجموعة ونشاطاتها.

القسم الخامس: الحسابات الختامية والقوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر2020م

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2020م (المبالغ بالدولار الأمريكي)

	2020	2019
الموجودات		
الموجودات غير المتداولة		
معدات	9,556	9,920
حق استخدام الموجودات	72,370	18,838
	81,926	**28,758**
الموجودات المتداولة		
مساهمات الأعضاء المستحقة	563,646	238,489
مبالغ مدفوعة مقدما وذمم مدينة أخرى	45,298	21,319
النقد ورصيد البنك	1,823,261	2,172,944
	2,432,205	2,432,753
مجموع الموجودات	**2,514,130**	**2,461,511**
الأموال المتراكمة والمطلوبات		
الأموال المتراكمة		
احتياطي استراتيجي	300,000	300,000
الأموال المتراكمة	979,207	496,093
مجموع الأموال المتراكمة	**1,279,207**	**796,093**
المطلوبات غير المتداولة		
منافع نهاية الخدمة للموظفين	269,949	225,330
المنح المؤجلة	191,928	119,104
الجزء غير المتداول من التزامات عقود الإيجار	**19,005**	-
	480,883	**344,434**

المطلوبات المتداولة		
الجزء المتداول من التزامات عقود الإيجار	54,795	19,005
ذمم تجارية دائنة وأخرى	149,654	150,452
دخل مؤجل- الأعضاء	549,590	1,151,527
	754,040	**1,320,984**
مجموع الأموال المتراكمة والمطلوبات	**2,514,130**	**2,461,511**

بيان الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م (المبالغ بالدولار الأمريكي)

	2020	2019
الدخل		
مساهمات من الأعضاء	2,031,016	1,745,319
دخل آخر	185,277	40
مجموع الدخل	**2,216,293**	**1,745,359**
المصروفات		
تكاليف مباشرة	1,676,957	1,551,556
مصاريف عمومية وإدارية	47,902	112,372
الاستهلاك	8,319	7,971
مجموع المصروفات	**1,733,178**	**1,671,899**
فائض السنة	**483,114**	**73,460**